باكستان =W= قلق= إزا ≠ تصاعد= العنف= الطائفي

تشجب منظمة العفو الدولية بشدة الهجوم الانتحاري الذي وقع في كراتشي في NN إبريل/نيسان وأسفر عن مصرع ما لا يقل عن RT شخصاً وإصابة عدة مئات آخرين بجروح. وبحسب الأنباء، صعد شخص واحد أو ربما رجلان على مسرح خشبي في نيشتار بارك حيث كان يجلس زعماء دينيون ثم فجرا قنابلهما. وكان عشرات الآلاف من المصلين المسلمين السنة متجمعين لأداء صلاة المغرب والاحتفال بمولد النبي محمد. وكان بين القتلى ثلاثة من الزعماء الدينيين البارزين، فضلاً عن رجال ونساء وأطفال من جملة المجتمعين. وأُصيب عشرات آخرون بجروح بسبب الذعر الذي أحدثه الانفجار. وفيما بعد ركض الشبان الغاضبون في شوارع المدينة، وأشعلوا النار بالسيارات ومحطات الوقود وهاجموا الشرطة.

وضم اجتماع نيشتار بارك أعضاءً في الجماعة الإسلامية السنية المعتدلة جماعة أهل السنة. وتنتمي هذه الجماعة إلى طائفة البرلوي من المسلمين السنة الذين يبجلون الصوفيين ويعتنقون الصوفية ويحتفلون بالمناسبات الدينية بحماس. وهي تلقى معارضة من جماعة ديوباندي السنية التي تمقت الصوفية وتعتبر البرلويين والمسلمين الشيعة كفرة وتحبذ تفسيراً صارماً جداً للإسلام. وتاريخياً لم تحدث نزاعات تذكر بين الجماعات الشيعية وأعضاء مجموعة البرلويين، حيث ورد أن معظم العنف وقع بين جماعتي الشيعة والديوبانديين. ولم تعلن أية مجموعة مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري الذي وقع في NN إبريل/نيسان.

ويشكل الانفجار الأخير جزءاً من نمط طويل للهجمات وعمليات الانتقام بين جماعتي الشيعة والسنة، وبين مختلف الجماعات السنية والهجمات على الأقليات الدينية. ووقع على خلفية التمييز الديني الذي اتسم بدعوات لممارسة العنف ضد غير المؤمنين أو أولئك الذين ينتمون إلى جماعات دينية أخرى.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا شيء يمكن أن يبرر على الإطلاق الهجمات المتعمدة وعمليات قتل مثل الهجوم الانتحاري الذي وقع في نيشتار بارك. وتدعو المنظمة الحكومة الباكستانية إلى إجراء تحقيق عاجل في الجريمة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة في إجراءات تتقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه الحق في محاكمة عادلة ومن دون توقيع عقوبة الإعدام. كما تدعو الحكومة، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لاتخاذ خطوات لمنع الدعوة إلى الحقد الديني والتي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف.

وإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ تدابير فورية لمنع مزيد من العنف وعمليات الانتقام الطائفية. وقد أدت الهجمات الانتقامية التي أعقبت العنف الطائفي في الماضي إلى تصاعد عدد الوفيات والإصابات والأضرار. وغالباً ما ينشب العنف النابع من دوافع دينية خلال مواكب تشييع ضحايا العنف الطائفي. وفي فبراير/شباط OMMS، بعد أن قتل انتحاري ما لا يقل عن QM شخصاً من أبناء الطائفة الشيعية في هانغو، في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، استمر العنف بين الطائفتين الشيعية والسنية عدة أيام وأودى بحياة ثلاثة أشخاص آخرين على الأقل.

وخلال السنوات الأخيرة، توفي المئات من الأشخاص في هجمات نفذتها طوائف أو مجموعات إسلامية مختلفة ضد بعضها بعضاً ومن جانب أغلبية إسلامية ضد أقليات دينية. وتلاحظ المنظمة أن الحكومة الباكستانية تقاعست بثبات عن منع العنف الطائفي، رغم التعهدات الشفوية المتكررة التي قدمتها إلى المجتمع الدولي وجماعات الأقلية في البلاد من أنها ستكفل اتخاذ تدابير لوضع حد للتمييز الديني والعنف النابع من دوافع دينية. كذلك تقاعست الحكومة عن ضمان تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

وأعلنت الحكومة الباكستانية في عدة مناسبات في الماضي عن اتخاذ خطوات لإنهاء التمييز الديني والعنف الطائفي، لكنها في معظم الأحيان تراجعت عن ذلك عقب احتجاجات قامت بها جماعات دينية. فمثلاً، مُنع استخدام مكبرات الصوت في المساجد للتحريض على العنف ضد الجماعات الدينية الأخرى أو الأفراد المنتمين إلى الأديان الأخرى، لكن الحظر لم يُطبق، وبالتالي سُمح باستمرار العنف. وإضافة إلى ذلك، حظرت الحكومة في العام OMMO عدة جماعات دينية تُعرف بأنها شاركت في أعمال العنف ضد أولئك المنتمين إلى جماعات أخرى وحرضت الآخرين على ارتكاب أعمال العنف هذه، لكن هذا الحظر لم يُطبَّق. وأثارت منظمة حقوق الإنسان الباكستانية غير الحكومية بواعث قلق من أن الحكومة سمحت في U إبريل/نيسان OMMS بإقامة مهرجان في إسلام آباد للجماعة المحظورة سباه الصحابة باكستان، دعا خلاله المشاركون إلى استخدام العنف ضد غير المؤمنين وباعوا علناً أشرطة فيديو تعرض أعمال العنف. ورد أن المنظمين شكروا إدارة بلدية إسلام آباد على سماحها بإقامة المهرجان في مكان عام. وكان أفراد الشرطة موجودين لكنهم لMR? يتخذوا أي إجراء ضد الذين دعوا إلى العنف.

كذلك تظل الأقليات الدينية في باكستان، بمن فيها الأحمديون والمسيحيون والهندوس، تقع ضحايا للعنف النابع من دوافع دينية. وقد أسهمت قوانين الكفر القائمة على التمييز والتي تجرم التبشير والممارسات الدينية من جانب الأحمديين في جو التعصب السائد. وعندما سحبت الحكومة تعهداً سابقاً بتعديل هذه القوانين، اعتقد العديد من الناس أن هذا مؤشر على أن الحكومة لم تأخذ حماية الأقليات الدينية على محمل الجد. وأُلغي تعهد قدمته الحكومة في مارس/آذار OMMR بشطب بيانات الانتماء الديني في جوازات السفر وغيرها من الوثائق الرسمية.